



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



مخبر أبحاث ودراسات متعددة التخصصات في القانون والتراث والتاريخ



بالاشتراك مع:

الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة
حاضنة جامعة باتنة 1

بنك القرض الشعبي الجزائري فرع باتنة
منظمة حماية المستهلك
مفتشية الجمارك
المديرية الجهوية للتجارة



INCUBATOR
UNIVERSITY
BATNA1



بالتعاون مع: فرق البحث PRFU:

أثر حماية حقوق الملكية الصناعية في رفع الإقتصاد الوطني
(رقم الاعتماد G01L01UN050120230001)

تحولات المرفق العام المحلي في الجزائر الواقع و الآفاق.
(رقم الاعتماد G01L01UN050120230003)

إشكاليات الجريمة المستحدثة واستراتيجية مواجهتها،
(رقم الاعتماد G01L01UN050120220001)

مخرجات تطوير السياسة الجزائرية ومواجهة أزمة العدالة الجزائرية
(رقم الاعتماد G01L01UN050120210003)



الملكية الصناعية بين حماية أصحاب الحقوق، جذب الإستثمار وحماية المستهلك

يوم: 17 أفريل 2024 بكلية الحقوق جامعة باتنة 1.

*الرئيس الشرفي للملتقى الوطني:

الأستاذ الدكتور: ضيف عبد السلام
مدير جامعة باتنة 1

* الاشراف العام:

الاستاذ الدكتور: مخلوفي عبد الوهاب.

*رئيسة الملتقى:

الدكتورة رقيق ليندة.

* رئيس اللجنة العلمية

الدكتورة: رزيق أميرة.

* رئيس اللجنة التنظيمية:

الأستاذة الدكتورة: بن بو عبد الله ورده

الأستاذة الدكتورة: بن بو عبد الله نورة

*المنسق العام:

الأستاذة الدكتورة: دريدي وفاء.

الأهمية والاشكالية:

تعتبر حقوق الملكية الصناعية أحد أهم عوامل التقدم الإقتصادي تنامي الإهتمام بهاته الحقوق على المستوى الوطني والعالمي مع ظهور التقدم العلمي والتكنولوجي الذي صاحبه استعمال المنتجات محل حقوق الملكية الصناعية في شتى المجالات مما نتج عنه بروز آليات ووسائل حماية لأصحاب الإختراعات والإبتكارات لضمان الجو الملائم وتحفيزهم على العطاء والإبداع وتم تضمينها قواعد جزائية واجرائية مشددة بالقدر الذي يردع جميع صور الإعتداء على أصحاب الحقوق من كل قرصنة ونهب أو تقليد. وتبرز أهمية حماية حقوق الملكية الصناعية في نقل التكنولوجيا وتحقيق التنمية الإقتصادية والصناعية للدول ودفع عجلة الإستثمار لخلق بيئة تنافسية تقوم على الممارسات النزيهة بين المستثمرين والمؤسسات المستخدمة لهاته الحقوق لأجل استخدامها في مشروعات مبتكرة تخدم مصالح الدول وتحقق الرفاهية لشعبها. إلا أن المتتبع لحركة السوق الوطنية وبالرغم من مساهمة المشرع الجزائري للإتفاقيات الدولية الناظمة لحقوق الملكية الصناعية إلا أن هاته الحقوق وللأسف باتت عرضة إنتهاكات مستمرة تبرز من خلال تسويق المنتجات والسلع والخدمات محل العلامات المقلدة أو الإبتكارات المقرصنة وعرضها للبيع وحتى استيرادها مما أثر سلبا على الإقتصاد الوطني الذي أصبح بيئة غير مشجعة على جذب الإستثمار الأجنبي أو حتى تطوير الصناعة والتجارة المحليين، مما يدفع إلى طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر حماية حقوق الملكية الصناعية على تنمية الإستثمار الإقتصادي في الجزائر؟ هل يؤدي تعزيز حماية حقوق الملكية الصناعية إلى تنمية الإستثمار الإقتصادي؟

أهداف الملتقى:

- تبيان مدى كفاية الاطر التشريعية لحقوق الملكية الصناعية كأداة لتحفيز الإقتصاد الوطني.
- إحاطة المستثمرين والمؤسسات الإقتصادية والتجارية بأهمية حماية حقوق الملكية الصناعية لما تلعبه من دور في رفع قدراتها التنافسية.
- تعزيز السوق الوطنية بالإبتكارات وجذب التكنولوجيا الحديثة لخلق بيئة اقتصادية والبحث عن فرص استثمار جديدة بما يخدم الصالح العام.
- طرح معوقات تفعيل حماية حقوق الملكية الصناعية في تحفيز الإستثمار الوطني وجذب الإستثمار الأجنبي.
- تمكين أصحاب الإستثمارات المحلية والأجنبية من وسائل وآليات حماية واستشارات قانونية تكفل لهم تحقيق الإستثمار الإقتصادي الأنسب للدولة ولتفادي المنازعات التي قد تطال حقوق الملكية الصناعية أو الإعتداء عليها دون وجه حق.

محاوړ الملتقى:

المحور الأول:

الأطّر المفاهيمية والتشريعية لحقوق الملكية الصناعية في الجزائر ومدى مواكبتها للإتفاقيات الدولية الناظمة لهاته الحقوق.

المحور الثاني:

آليات حماية حقوق الملكية الصناعية (مدنية-إدارية- جزائية) ودورها في حماية المستهلك.

المحور الثالث:

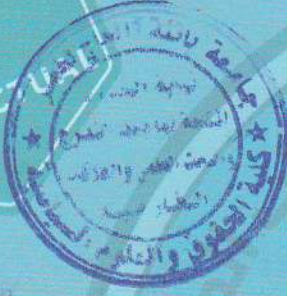
دور حماية حقوق الملكية الصناعية على تحفيز الاستثمار الوطني (المؤسسات التجارية-الصناعية الناشئة) وجذب الإستثمار الأجنبي باعتباره أهم قنوات نقل التكنولوجيا.

المحور الرابع:

المعوقات والحلول التي تضمن خلق بيئة محفزة لدفع الإستثمار الإقتصادي وضامنة لحقوق المبدعين والمبتكرين.

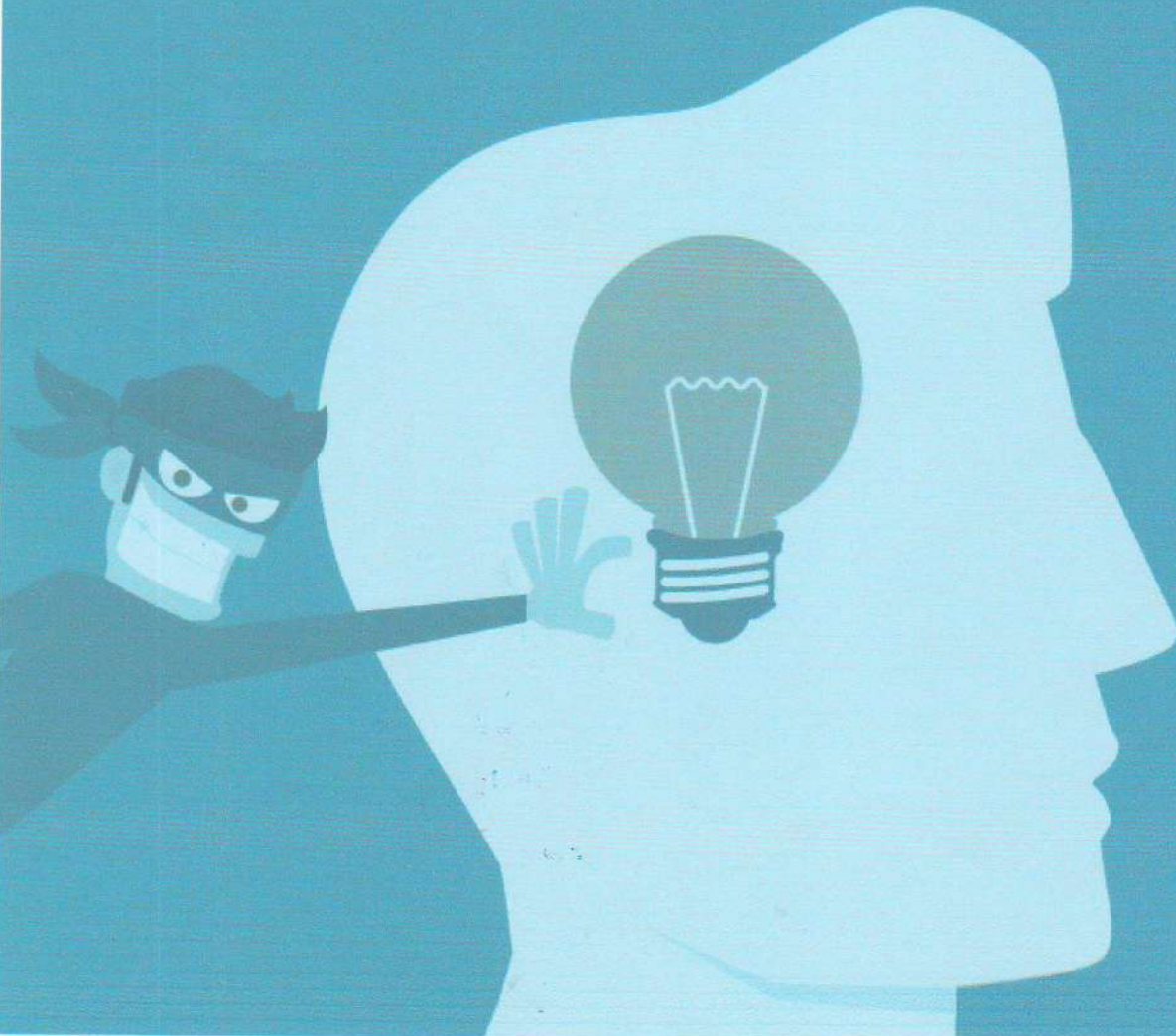
شروط المشاركة:

- أن تتسم المداخلة بالحدائثة والأصالة والعمق وبالجدية في الطرح، وأن لا يخرج عن محاور الملتقى واشكاله.
- أن يكون البحث في أحد المحاور الأساسية للملتقى.
- ألا تكون المداخلة قد قدمت في ملتقيات أو فعاليات سابقة، أو تم نشرها أو مقدمة للنشر.
- تقبل البحوث الفردية والثنائية.
- تقبل البحوث باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية.
- تنشر المداخلات المقبولة.
- تكتب البحوث باللغة العربية بخط Sakkal Majalla حجم الخط 14، وتكتب الهوامش بخط Sakkal Majalla حجم الخط 11.
- تكتب الهوامش و التعليقات في نهاية كل صفحة، و المراجع في نهاية البحث.
- أن لا يتجاوز عدد صفحات البحث 15 صفحة بحجم A4 بحدود 2 سم على كل الجوانب بما فيها الهوامش والمراجع.
- ترسل المداخلات عبر بريد الملتقى على شكل ملف وورد.



مواعيد هامة

- آخر أجل لاستقبال المداخلات كاملة: **06 أبريل 2024**.
- تاريخ رد اللجنة العلمية للملتقى على قبول المداخلات: **09 أبريل 2024**.
- تاريخ انعقاد فعاليات الملتقى: **17 أبريل 2024**.
- ترسل المداخلات عبر البريد الالكتروني للملتقى الوطني: colloque.prop.int.24@gmail.com





2023

